الفصل الخامس

هجوم على الفرد

كما يتغير الحد الفاصل بين «العالم الاقتصادي» و«العالم السياسي» ضيقًا واتساعًا عبر الزمن -كما ذكر في الفصل الثالث- كذلك يُرسم الحد الفاصل بين «الفرد» و«الدولة» بصورة مختلفة، وفي المجتمعات المختلفة، وفي المراحل التاريخية المختلفة. فقد أدت البيئة المعلوماتية الجديدة في الصحافة المطبوعة -التي منحت الأفراد القوة لاستخدام المعرفة مصدراً من مصادر التأثير- إلى إدراك جديد لدور الأفراد واحترام له. ويمكنك القول إن فكرة الكرامة الفردية اكتسبت معنى جديدًا بالإمكانية الجديدة للوصول إلى المعلومات، التي جاءت إثر الصحافة المطبوعة. فمن دون الكلمات المطبوعة -والمعرفة التي تنقلها إلى جموع الناس الذين أصبحوا يجيدون القراءة والكتابة- لم يكن ليصدر قانون الحقوق في أمريكة لحماية حرية الأفراد وكرامتهم.

وبالطريقة ذاتها تقريبًا، حوّلت ثورة المعلومات في الربع الأخير من القرن العشرين الناتج الاقتصادي، وذلك عن طريق إحلال الابتكار محل المواد الخام (زادت القيمة الإجمالية لكل ما أنتج في الاقتصاد الأمريكي بنسبة 300% أثناء المدة من عام 1950 إلى عام 2000، في حين ظل حجمها الإجمالي مقاسًا بالطنّ كما هو). وقد جعلت ثورة

المعلومات التي بدأت في أواخر القرن الخامس عشر قوة التفكير تحل محل القوة العضلية تدريجيًا في الاقتصاد السياسي في أوروبة.

وبمجرد أن أمكن نقل الأفكار المعقدة بسهولة من فرد إلى جموع الآخرين -وما إن تمكن الآخرون من تلقيها بسهولة، وأصبح بوسعهم الموافقة عليها- صار لكل فرد فجأة قوة السلطة السياسية الشاملة. لذلك أعطى تدفق المعلومات الحر كل فرد منزلة أكبر في المجتمع -بغض النظر عن انتمائه الطبقي أو ثروته- ليطالب بقدر من الكرامة يتساوى مع الآخرين جميعًا، وتمنح الأفراد القدرة على فحص استخدام السلطة من قبل من يعملون في الحكومة.

ونتيجة لذلك، فما دام الأفراد تمكنوا من الوصول إلى الساحة العامة على قدم المساواة -أو شبه المساواة- مع أصحاب الثروة والنفوذ، كان يمكنهم ممارسة السلطة السياسية، وعُدّوا مؤهلين لنيل احترام الدولة. ومن المؤكد أنه مع قدوم الثورة الأمريكية، وصل الأمر إلى أن سلطة الدولة لا تعدّ شرعية إلا حين تكون مستمدة من إجماع الأفراد الذين تحكم باسمهم. وكأن لكل فرد الحق في التلويح الرمزي بالعلم الأسطوري الذي حمله جنود البحرية الذين حشدهم كونجرس المستعمرات في عام 1775، وكان مكتوبًا عليه «لا تطأ فوقي».

اليوم، على العكس من ذلك، لا يملك الأمريكيون في عصر التلفاز الوسائل نفسها لجذب انتباه جموع مواطنيهم إلى أشد الآراء فصاحة وبلاغة، ونيل موافقتهم عليها. وعلى عكس ما كان يبذل للثعبان الخطر ذي الثلاثة عشر جرسًا فوق العلم قبل أكثر من قرنين من الزمان، لم

يعد يبدو أن الأمريكيين الأفراد في القرن الواحد والعشرين يحصلون على القدر نفسه من الاحترام.

ولا ريب أن دائرة الاحترام قبل قرنين لم تضم الأمريكيين الأفارقة والأمريكيين الأصليين والنساء. وفي الواقع كان الوصول إلى الساحة العامة متاحًا للنخبة المثقفة بقدر من الحرية أكبر كثيرًا مما للشخص العادي. وبالرغم من أن معدلات إجادة القراءة والكتابة كانت مرتفعة في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، كانت الأمية وقتها عائقًا لكثيرين، كما لا تزال لكثير من الأمريكيين.

برغم ذلك، ومع هيمنة التلفاز على الصحافة المطبوعة وكون الإنترنت لا يزال في مهده منافساً خطراً للتلفاز، فإننا نفتقر مؤقتًا إلى مكان مشترك للاجتماع في الساحة العامة حيث الأفكار القوية، التي تأتي من أفراد لديهم القدرة على حمل الملايين على تغيير آرائهم، وتوليد تحول سياسي حقيقي. أما ما نشأ محله فهو نوع مختلف تمامًا من الساحات العامة – ساحة يتم فيها مداهنة الأفراد دومًا، لكن نادرًا ما يستمع إليهم. وحين يقوم المسوّقون ورجال الدعاية بتلفيق موافقة الشعب والتلاعب بها، يتضاءل دور العقل.

مع كل شهر يمر، يتيح الإنترنت فرصًا جديدة للأفراد كيما يعيدوا تأكيد دورهم التاريخي في الديمقراطية الأمريكية. فالمدونات، على سبيل المثال، تأخذ الآن في أداء دور المساءلة والمحاسبة فيما يخص المعلومات غير الدقيقة التي تنقلها وسائل الإعلام. كما أن الانتشار المتنامي لمقاطع الفيديو القصيرة على شبكة الإنترنت، يخلق ثقة أكبر

في أن التلفاز سيعدّ في النهاية وسيطًا انتقاليًا بين عصر الطباعة وعصر الإنترنت. وبرغم ذلك، لا يزال التلفاز، مؤقتًا، حتى الآن أقوى الوسائط. كما أنه يقدم الرسائل نفسها لمشاهديه بعد تصميمها بمهارة، ولا يتيح تفاعلاً حقيقيًا، ونتيجة ذلك تضيع الفردية وتسقط؛ ونتيجة لذلك، ضعفت كرامة الأفراد في المجتمع الأمريكي.

إضافة إلى ذلك، اقترن تقلص دور الأفراد في الحوار القومي الأمريكي بتقليص احترام «حقوق» الأفراد ولا سيما أثناء إدارة بوش- تشيني.

على سبيل المثال، أعلن الرئيس بوش أن لديه الآن سلطة طبيعية غير مستخدمة لاعتقال أي مواطن أمريكي يقرر الرئيس وحده أنه يمثل خطرًا على دولتنا، وحبسه دون إذن اعتقال، ودون إعلامه بالتهم الموجّة إليه؛ بل وحتى دون إبلاغ ذويه بحبسه. ويزعم الرئيس أن بإمكانه اختطاف أي مواطن أمريكي يسير في الشارع وإبقائه، محبوسًا لأجل غير مسمى -ربما لبقية حياته سواء كان رجلاً أو امرأة- وأن يرفض إعطاء ذلك المواطن الحق في إجراء مكالمة هاتفية أو التحدث إلى محامٍ- حتى إن حاول أحد إثبات أن الرئيس أو موظفيه قد ارتكبوا خطأً وسجنوا شخصًا بلا جريرة.

إن كل ما يلزم لجعل هذه الحركة مشروعة -حسبما يرى الرئيس- هو أن يصف هذا المواطن بأنه «عدو مقاتل خارج عن القانون»، فتلك هي الكلمات السحرية. فإذا قرر الرئيس وحده أن تلك الكلمات تنطبق على شخص ما، فإنه يمكن سجن ذلك الشخص فورًا، ويظل في الحبس الانفرادي ما شاء الرئيس من وقت، بلا محكمة يكون لها حق تقرير ما

إذا كانت الوقائع تبرر حبسه فعلاً. وتم الاعتراض على هذه المزاعم في المحكمة، ولا تزال، لكن ذلك حتى الآن لم يلق إلا نجاحًا محدودًا.

والآن، إذا ارتكب الرئيس خطأً أو أعطاه شخص يعمل لحسابه معلومات خاطئة، فيقوم بحبس شخص بلا جريرة، ويكون من المحال تقريبًا أن يثبت هذا الشخص، رجلاً كان أو امرأة -براءته- لأنه لا يمكنه التحدث إلى محامٍ أو إلى ذويه أو إلى أي شخصٍ كان. بل إن السجين لا يكون له حتى حق معرفة الجريمة التي يتهم بارتكابها. لذلك فإن الحق الذي يكفله الدستور في الحرية والسعي لتحقيق السعادة الذي أعتدنا أن نعدّه بأسلوب عتيق «ثابتاً»، يمكن حاليًا أن يسلبه الرئيس فورًا من أي أمريكي دون أن تراجعه في ذلك أي هيئة حكومية أخرى.

وبالنسبة لأولئك الموجودين في حجز قضائي فيدرالي، والذين ينجحون في الحصول على تمثيل قانوني، أصدرت الإدارة الحالية لوائح تنظيمية تخوّل النائب العام مراقبة المحادثات كافة بين المتهم ومحاميه، إذا ارتأى النائب العام وحده ضرورة ذلك. وتتجنب هذه التنظيمات إجراءات الحصول على إذن قضائي سابق لإجراء عملية المراقبة هذه في الأمثلة النادرة التي حدثت في الماضي. أما الآن فعلى المحجوز حجزًا قضائيًا أن يسلّم بأن الحكومة يمكن أن تنصت إلى مشاوراته مع محاميه.

في روايته الشهيرة «المحاكمة»، كتب فرانز كافكا عن السجين الخيالي (ك) الذي وُضع في مأزق يماثل على نحو غريب ظروف، الذين وضعتهم إدارة بوش - تشيني في السجن:

لكن ينبغي إلا ينسى (ك) أن المحاكمة لن تكون علنية، فإذا ارتأت المحكمة داعيًا لذلك؛ يمكن أن تجعلها علنية لكن ما من قانون يقضي بوجوب ذلك. وبالتالي لن يكون لدى المتهم ودفاعه طريقة للوصول حتى إلى سجلات المحكمة، وبخاصة إلى حيثيات الاتهام، وهذا يعني أننا بصفة عامة لا نعرف -أو على الأقل لا نعرف تحديدًا- على أي شيء ينبغي أن تحتوي المستندات الأولى، مما يعني أنها إذا كانت تحوي على أي شيء له صلة بالقضية فسيكون ذلك محض مصادفة سعيدة. وإذا كان أي شيء خاص بالتهم الموجهة للفرد وأسبابها يأتي على نحو واضح أو يمكن تخمينه أثناء استجواب المتهم، عندها فقط يكون من الممكن حل المسألة وتقديم مستندات توجه القضية بحق وتقدم الدليل، وليس قبل ذلك. وطبعًا تضع ظروف كهذه الدفاع في موقف صعب لا يسر؛ لكن هذا ما أرادوه. ففي الواقع، من غير المسموح الدفاع في ظل القانون، وإنما هو مجاز فحسب؛ بل هناك خلاف عما إذا كانت الأجزاء المتصلة بهذا الموضوع في القانون تتضمن ذلك أم لا. لذلك، إذا أردنا الدقة، لا يوجد إقرار من المحكمة بما يسمى المستشار القانوني (أو المحامي)، وأي شخص يمثل أمام هذه المحكمة بوصفه محاميًا هو في جوهر الأمر ليس إلا محاميًا يقوم بالتشجيع. وطبعاً فإن أثر كل هذا، هو نزع الكرامة من الإجراءات برمتها.

وكما قال ونستون تشرشل ذات مرة: «إن سلطة الجهات التنفيذية في الزج بإنسان في السجن دون أن يوجه له أي اتهام محدد في القانون -ولا سيما حرمانه من حكم أقرانه- لهو أمر بغيض إلى أقصى درجة، كما أنه أساس الأنظمة الاستبدادية كافة سواء كان النظام النازي أو الشيوعي».

وقد عارضت المحكمة العليا، أخيراً، إدعاء الإدارة الغريب بامتلاكها سلطة فوق القانون، لكن الرئيس شارك في مناورات قانونية منعت المحكمة إلى حد بعيد من تخفيف أي أثر لسوء استخدام السلطة.

ببساطة يبدو أن هذه الإدارة لا توافق على أن تحدي الاحتفاظ بالحرية الديمقراطية، لا يمكن أن يتحقق بالتنازل عن القيم الأمريكية الجوهرية. فقد حاولت هذه الإدارة -بصورة لا تصدق- أن تعرض للخطر أثمن الحقوق التي ظلت رمز أمريكة أمام عيون العالم بأسره لأكثر من مئتي عام وهي: الإجراءات القانونية التي تحمي حقوق الفرد، وكلهم سواء أمام القانون، وكرامة الفرد، وحق عدم التفتيش وعدم الاعتقال غير المسوغ، وحق عدم التعرض لمراقبة الحكومة دون سند قانوني.

على سبيل المثال، عندما أُنشئت أمريكة، كانت وثيقة الحقوق تحمي المواطنين الأفراد من التفتيش والاعتقال غير المسوغ. وأثناء أول قرنين من عمرها، كان على الشرطة، إذا أرادت تفتيش منزلك، أن تتمكن من إقناع قاضٍ مستقل بإعطائها إذن تفتيش، وعندها (إلا فيما ندر) يكون على أفراد الشرطة طرق باب منزلك صائحين: «افتح الباب!» فإن لم تفتح بسرعة، يكون مسموحًا لهم عندئذٍ تحطيم الباب. كذلك لو أنهم حرّزوا أي شيء، فعليهم أن يتركوا قائمة تصف ما أخذوه. وبتلك

الطريقة، إن كان ما حدث كله خطأ فادحًا (كما يحدث أحيانًا) يمكنك استرداد أشيائك.

لكن كل ذلك تغير الآن؛ وبدأ التغير قبل سنوات قليلة، حين أُعطيَ موظفو الشرطة وقوات الأمن الفيدراليون سلطات قانونية جديدة واسعة بموجب «قانون الوطنية»، تجيز لهم «التسلل والتلصص» في الحالات غير الإرهابية. فيمكنهم الدخول إلى بيتك سرًا دون سابق إنذار -سواء أكنت داخل البيت أم لا- ويمكنهم الانتظار شهورًا قبل إخبارك بأنهم كانوا هناك. ولا حاجة لأن تكون لهذه الحملات أي علاقة بالإرهاب من أي نوع؛ بل يمكن أن تتم بسبب أي جريمة عادية. ويتيح القانون الجديد بسهولة الالتفاف حول ضرورة وجود إذن تقليدي، فلا يحتاج الموظفون إلا للقول إن تفتيش منزلك قد تكون له صلة (حتى لو بعيدة) باستجواب عميل لقوى أجنبية. وبعد ذلك يمكنهم الذهاب إلى محكمة أخرى -في منطقة منعزلة- لم ترفض إلا أربعة طلبات تفتيش من أصل أكثر من ثمانية عشر ألف طلب.

ذهب الرئيس بوش إلى أبعد من ذلك، في حديث له داخل إدارة مكتب التحقيقات الفيدرالي -إف بي آي- حيث اقترح رسميًا أن يسمح للنائب العام بإجازة هذا الاستدعاء الخاص للمثول أمام المحكمة بأمر إداري، دون الحاجة إلى إذن من أي محكمة.

وإليك تغيير حديث آخر في حرياتنا المدنية: فالآن، للحكومة الفيدرالية -إن أرادت- حق مراقبة كل موقع تفتحه أنت على شبكة الإنترنت، والاحتفاظ بقائمة تضم كل من أرسلت إليه، أو تلقيت منه،

بريدًا إليكترونيًا، وكل من اتصل بك أو اتصلت به هاتفيًا - وهي أيضًا غير مضطرة لإبداء سبب محتمل بأنك اقترفت خطأ ما. وكذلك ليس على الحكومة الرجوع إلى أي محكمة بخصوص ما تفعله بما حصلت عليه من معلومات. إضافة إلى ذلك، فثمة نزر يسير من الإجراءات الوقائية لمنع الحكومة من قراءة كل بريدك الإلكتروني.

وبوصفه أمراً واقعاً، تدّعي الحكومة الحالية أيضًا الحق في قراءة كل ما يصلك من بريد عبر هيئة البريد في الولايات المتحدة -وأن تتنصت على كل مكالماتك الهاتفية أيضًا- لو أرادت أن تفعل ذلك. ويتعهد موظفو الإدارة بعدم القيام بذلك ما لم يكن لديهم سبب وجيه بحق، لكن عليهم أن يقرروا بأنفسهم ما الذي يمثل سببًا وجيهًا، ولا يحتاجون إلى إذن من أي جهة قضائية، وقد أدهش ذلك من هم على دراية بدستور الولايات المتحدة. فلقد كانت المحاكم تقر دومًا بسلطة رئاسية لازمة في حالات الطوارئ النادرة لإجراءات المراقبة والتفتيش، التي كانت تستلزم إذنًا في أحوال أخرى. والاختلاف هنا هو أن هذا الرئيس يدّعي الحق في اقتحام مكالماتك الهاتفية ودخولها وتسجيلها وقراءة رسائلك المتبادلة وقتما شاء - وبأن يتم ذلك بصورة منتظمة لعدد كبير من الأمريكيين على نطاق واسع.

وكلما لمّح نقاد هذه الممارسات إلى أنها تمثل إضعافًا خطرًا لحقوق الفرد التي يكفلها الدستور للأمريكيين، تتهمهم هذه الإدارة «بتدليل الإرهابيين». لكن عددًا متصاعدًا من الأمريكيين، في كلا الحزبين السياسيين، عبّروا عن قلقهم من أن سياسة بوش سوف تعمل على

إرساء سابقة للرؤساء المقبلين، وذلك في أن ينتهكوا على نحو متكرر حقوق الأفراد التي يكفلها الدستور.

ويخشى كثيرون من أن عدم الاعتراض على أسلوب ممارسة السلطة الذي بدأته هذه الإدارة، قد يجعله جزءًا مستقرًا في النظام الأمريكي. وقد أشار قلة من المحافظين أصحاب المبادئ إلى أن منح سلطة غير مقيدة لهذا الرئيس قد يعني أن الرئيس القادم سيحظى كذلك بسلطة غير مقيدة. وهم على وعي تام بأن الرئيس القادم قد يكون شخصًا لا يشاركونه في قيمه ومعتقداته.

أصدر كونجرس الولايات المتحدة -حين كان تحت سيطرة الحزب الجمهوري- قانونًا يوضح الإجراءات الواجب على السلطة التنفيذية اتباعها لحماية خصوصية الرسائل التي تتولى هيئة البريد توصيلها. لكن الرئيس أصدر بيانًا مكتوبًا في الوقت الذي اعتمد فيه القانون، مؤكدًا سلطته المستقلة في أن يأمر -دون إذن قضائي- بفتح الرسائل البريدية للتفتيش.

وكما كتب جيمس ماديسون، الكاتب الأساسي للدستور: «هناك أمثلة على اختزال حرية الناس عن طريق التجاوزات التدريجية والصامتة التي يقوم بها من في السلطة، أكثر من أمثلة اختزالها عن طريق العنف واغتصاب الحقوق المفاجئ».

أو إذا ذكرنا تغييرًا آخر -عرفه عدد أكبر من الناس بفضل أمناء المكتبات- ادعى البيت الأبيض الحق في إرسال محققي (إف بي آي) إلى أي مكتبة وطلب سجلات أي شخص ارتاد المكتبة، والحصول على قائمة

تضم أسماء من يقرؤون وما يقرؤون، لمجرد ادعائهم بأن لهذه المعلومات صلة بتحقيق استخباراتي. بل ادعوا سلطة إرغام أمناء المكتبات على التكتم على هذا الطلب، وإلا تعرض الأمناء أنفسهم للسجن، برغم أن إحدى المحاكم حكمت بأن هذا الأمر المقيد لحرية الرأي غير دستوري، وأن الكونجرس غيّره منذ ذلك الحين. وبالمثل، يمكن لـ(إف بي آي) أن تطلب كل سجلات المصارف والكليات والفنادق والمستشفيات وشركات البطاقات الائتمانية، وكثير غيرها من أنواع الشركات.

ولقد ادعت الإدارة أيضًا حق الاطلاع على الحسابات الجارية وعمل التحريات العامة، وجمع معلومات أخرى عن أي شخص تقرر الحكومة أنه «ذو أهمية للتحقيق» -وهذا يعني أي شخص ترى الإدارة أنه مشتبه به- بلا أي دليل على سلوكٍ إجرامي.

كذلك خوّلت الإدارة موظفي إف بي آي سلطة حضور اللقاءات الكنسية والمؤتمرات والاجتماعات السياسية، وأي نشاط آخر يقوم به المواطن علنًا حسبما يرى عملاء الإدارة، وذلك على عكس السياسة القديمة التي استمرت طوال العشرات من السنين، وكانت تستلزم مسوغًا للمشرفين يقول إن هذا الاختراق له صلة يمكن إثباتها بتحقيقات مشروعة.

كما نعرف الآن، ضُبطت الجهات التنفيذية متلبسة بالتنصت على عدد هائل من المواطنين الأمريكيين؛ فأعلنت بوقاحة أن لها وحدها الحق في الاستمرار في ذلك دون اعتبار للقانون الثابت الذي سنه الكونجرس بمنع هذه الممارسات. والآن صار استعادة احترام حكم القانون أمرًا ملحًا.

لماذا ينبغي الانزعاج من أمر التنصت؟ إن ذلك يعيد إلى الذهن أن الدكتور مارتن لوثر كينج الابن كان يخضع لتنصت غير قانوني طوال السنوات الأخيرة من حياته - وهو واحد من مئات الآلاف من الأمريكيين الذين كانت حكومة الولايات المتحدة تحاصر اتصالاتهم الشخصية أثناء تلك المدة. وكانت إف بي آي تسمي كينج «أخطر الزعماء الزنوج في البلاد وأشدهم تأثيرًا»، وأقسموا بأن «يطيحوا به». بل قد حاولت الحكومة تدمير زواجه، كما يقال إنها حاولت دفعه للانتحار عن طريق الابتزاز.

واستمرت هذه الحملة حتى مقتل الدكتور كينج. وفي الواقع، كان اكتشاف قيام إف بي آي بحملة طويلة مكثفة للمراقبة الإلكترونية السرية -تم تصميمها للتلصص على الأعمال الخاصة بمؤتمر الزعامة المسيحية الجنوبية، ومعرفة أشد تفاصيل حياة د. كينج الخاصة- هو أول ما ساعد على إقناع الكونجرس بوضع قيود قانونية جديدة على التنصت.

وكان نتيجة تلك الممارسات وغيرها إصدار «قانون مراقبة الاتصالات الخارجية»، الذي صدر خصيصًا لضمان عرض مراقبة الاتصالات الخارجية على قاضٍ محايد للتحقق من وجود سبب كافٍ للمراقبة. وقد صوتت لمصلحة هذا القانون أثناء دورتي الأولى في الكونجرس، وقد أثبت هذا النظام -طوال ما يقرب من ثلاثين عامًا- أنه وسيلة قيمة وناجعة في توفير مستوى من الحماية للذين لا يتولون مناصب عامة، وفي الوقت نفسه يسمح باستمرار المراقبة الخارجية.

بعد ذلك وفي ديسمبر من عام 2005، استيقظ الأمريكيون فجأة على أخبار صادمة وهي أن السلطة التنفيذية -بالمخالفة لهذا القانون المستقر- قامت بالتجسس سرًا على عدد ضخم من الأمريكيين طوال أكثر من أربع سنوات، وبالتنصت على عدد هائل من المكالمات الهاتفية والبريد الإلكتروني «داخل الولايات المتحدة» دون أي إذن قضائي، ولا أي نص قانوني جديد.

أثناء المدة التي كان فيها هذا التنصت لا يزال سرًا، استمر الرئيس في أكثر من مناسبة في إعادة التأكيد للشعب الأمريكي على أن الإذن القضائي، ضرورة طبعاً لأي تجسس حكومي على المواطنين الأمريكيين، وأن هذه الإجراءات الوقائية الدستورية، ستبقى كما هي.

وقد ثبت أن تصريحات الرئيس المهدئة كاذبة عن عمد؛ بل إنه بمجرد أن أفشت الصحافة سر برنامج التجسس المحلي الهائل هذا، لم يكتف الرئيس بتأكيد صحة القصة فحسب، وإنما أعلن أيضًا أنه ليس لديه النية لإنهاء اقتحام الخصوصية الجماعي هذا.

وحاليًا، هناك بيان أحدث لا نعرف كثيرًا من أبعاده، صدر في أعقاب تغير موازين السيطرة في الكونجرس، وهو أن البيت الأبيض كان سيبدأ في الالتزام بقانون مراقبة الاتصالات الخارجية، لكن فرض السرية على كل الإجراءات القانونية المتعلقة بذلك شيء لا يطمئن، وإن ما نعرفه عن تفشي عمليات التنصت هذه يؤدي بنا إلى النتيجة التي لا يمكن تجنبها، هي أن رئيس الولايات المتحدة كان ينتهك القانون مرارًا وتكرارًا وبإصرار.

obeikandi.com

كتب النائب العام جونزاليس أن الإدارة لا تزال تعتقد أن البرنامج قانوني، لكنهم لجؤوا الآن إلى محكمة «قانون مراقبة الاتصالات الخارجية» وقامت قاضية في المحكمة بإرساء قواعد تحفظ «السرعة والخفة اللازمة» لمكافحة الإرهاب. ولم يكشف جونزاليس ولا موظفو وزارة العدل تفاصيل القواعد التي وضعتها المحكمة، في محاولة للبرهنة على أن تلك التفاصيل سرية، لذلك لم يكن واضحًا ما إذا كانت الإدارة تحصل على موافقة تخص كل حالة فردية حسبما يقضي قانون مراقبة الاتصالات الخارجية، أم أنها بالأحرى تلقت سلطات أوسع. وقد قالت رئيس قضاة محكمة قانون مراقبة الاتصالات الخارجية، إنها كانت ترغب في التصريح بنشر القواعد، لكن الإدارة رفضت، على أساس أن تلك الأوامر تتضمن معلومات سرية. وكانت معالجة الإدارة لهذه القضية، متسقة مع نزوعها إلى تحويل الخلافات إلى مسائل صورية، عن طريق تقديم تنازلات بسيطة في ممارساتها، دون التنازل عن المبدأ الأكبر الذي يتعرض للنقد.

إن لدى رجال الرئيس كلمات مصطنعة ومقتضبة عن قوانين أمريكة. وقد سلّم النائب العام بصراحة بأن «نوع المراقبة» الذي نعرف أنهم كانوا يمارسونه، يتطلب أمرًا من المحكمة ما لم تخوّلهم السلطة في حالات فردية. أما قانون مراقبة الاتصالات الخارجية فلا يجيز في حد ذاته ما كانت تقوم به وكالة الأمن القومي، ولا يزعم أحد داخل الإدارة أو خارجها أن هذا القانون يجيز ذلك. وما لا يمكن تصوره أن الإدارة تدّعي بدلاً من ذلك أن المراقبة أجيزت ضمنيًا حينما صوّت الكونجرس بالموافقة على استخدام القوة ضد أولئك الذين هاجمونا في الحادي عشر من سبتمبر.

لكن هذه الحجة متهافتة، وتواجه عددًا من الوقائع المحرجة. أولاً: ثمة اعتراف آخر من النائب العام ألبرتو جونزاليس؛ فقد سلّم بأن الإدارة كانت تعرف أن القانون الحالي يمنع مشروع وكالة الأمن القومي، وأنه تشاور مع بعض أعضاء الكونجرس في تغيير الوضع. ويقول جونزاليس إنهم أخبروا الحكومة بأن هذا الاحتمال لن يكون ممكنًا. لذلك فإن الإدارة حاولت نيل قدر من المصداقية حين زعمت لاحقًا بأن سلطة استخدام القوة العسكرية قد مُنحت، بصورة أو بأخرى، لمشروع وكالة الأمن القومي ضمنيًا منذ البداية. ثانيًا: حين كانت السلطة تخضع للمناقشة، سعى أعضاء الإدارة في الواقع لإيجاد أسلوب ينص على أنه كان سيخولهم استخدام القوة العسكرية محليًا - ولم يوافق الكونجرس. وقد أعد السيناتور تيد ستيفنز (نائب ألاسكا) والنائب جيم ماكجفرن (النائب الديمقراطي عن ماساتشوستس) وغيرهما بيانًا أثناء مناقشة إجازة السلطة، يكرر القول بوضوح بأن تخويل هذه السلطة لم يكن للتنفيذ محليًا.

إن عدم احترام الإدارة دستور أمريكة، هو الذي أدى بجمهوريتنا حاليًا إلى شفا صدع خطر في بنية الديمقراطية. كما أن عدم الاحترام المتجسد في هذا الانتهاك الواضح واسع النطاق للقانون، هو جزء من نمط أكبر من اللامبالاة الظاهرة بالدستور، التي تزعج ملايين الأمريكيين في كلا الحزبين إزعاجًا شديدًا.

لقد وصف توماس باين -الذي ساعد كتيبه «الفطرة السليمة» على إشعال الثورة الأمريكية- البديل الأمريكي وصفًا بليغًا، إذ قال: لقد

أردنا هنا التأكيد على أن «القانون هو الملك»، وأن الالتزام الحذر بسلطة القانون يدعم الديمقراطية، ويزيد من قوة أمريكة، ويضمن أن يعمل من يحكموننا داخل إطار البنية الدستورية، وهذا معناه أن مؤسستنا الديمقراطية تقوم بدور لا غنى عنه في صياغة سياستنا وتحديد اتجاه دولتنا، ويعني أن شعب هذه الأمة هو من يحدد مساره في النهاية، وليس موظفين تنفيذيين يعملون سرًا بلا قيد.

إن سلطة القانون تجعلنا أشد قوة؛ لأنها تضمن أن القرارات ستُختبر وتُدرس وتُراجع وتُفحص، عبر الإجراءات الحكومية التي يتم تصميمها لتطوير السياسة. كما أن المعلومات التي سيتم مراجعتها تمنع التجاوزات وتضبط تنامي السلطة.

وللسبب نفسه، كلما قلت إجراءات مراجعة السلطة ومساءلتها؛ أدى هذا حتمًا إلى أخطاء وممارسات فاسدة، وفي غياب المساءلة الجادة، تتفشى قلة الإتقان، ويكون جزاء قلة الشرف التشجيع والمكافأة.

في يناير 2006، على سبيل المثال، حاول نائب الرئيس تشيني الدفاع عن تنصت الإدارة على المواطنين الأمريكيين بقوله: «لو كان هذا البرنامج قد تم تنفيذه قبل الحادي عشر من سبتمبر، لاكتشفت أسماء بعض المختطِفين».

من المؤسف أن يبدو بأنه لا يزال يجهل أن أعضاء الإدارة، كان لديهم في الواقع اسم اثنين من المختطِفين -على الأقل- قبل الحادي عشر من سبتمبر بوقت كافٍ، وكانت تتوافر لديهم معلومات يمكن أن تؤدي بسهولة إلى تحديد معظم المختطِفين الآخرين. لكن بسبب عدم

الكفاية في التعامل مع هذه المعلومات؛ فإنها لم تستخدم قط لحماية الشعب الأمريكي.

كان هناك في الواقع كم كبير من المعلومات المحددة التي «توافرت» قبل الحادي عشر من سبتمبر، وكان من المحتمل التمكن من استخدامها لمنع وقوع المأساة. ويبين أحد التحليلات الحديثة؛ الذي أجرته مؤسسة ماركل (وهي تعمل على تحليل البيانات الواردة من إحدى شركات البرامج الإلكترونية، التي تتلقى تمويلاً ماليًا من إحدى الشركات التي ترعاها سي آي إيه)، وهذا هو التحليل الذي يبين النقطة بطريقة مدهشة:

- في أواخر أغسطس عام 2001، اشترى نواف الحزمي وخالد المظهر تذكرتين للسفر على الرحلة (77) للخطوط الجوية الأمريكية (التي اقتحمت مبنى البنتاجون). وقد اشتريا التذكرتين باسميهما الحقيقيين. وكان الاسمان وقتها على لائحة مراقبة؛ تسمى اللائحة التحذيرية، لدى إدارة الهجرة والجنسية في وزارة الخارجية. وكانت كل من إف بي آي وسي آي إيه تبحثان عن الرجلين بوصفهما إرهابيين مشتبهًا بهما، وذلك جزئيًا بسبب وجودهما في اجتماع إرهابي في ماليزية.
- كان اسما هذين الراكبين يتطابقان تمامًا مع الاسمين الموجودين على اللائحة التحذيرية، لكن لم تكن تلك سوى خطوة أولى، كان يمكن بعدها أن تبدأ مراجعة البيانات على نحو أدق.
- بمراجعة عناوين الإقامة المشتركة (بيانات العناوين متاحة تمامًا، بما في ذلك على الإنترنت)، كان المحللون سيكتشفون أن

سالم الحزمي (الذي اشترى تذكرة على الرحلة (77) للخطوط الجوية الأمريكية أيضًا) قد استخدم عنوان نواف الحزمي نفسه. والأهم من ذلك، أنهم كانوا سيكتشفون أن محمد عطا (رحلة (11) للخطوط الجوية الأمريكية التي اقتحمت البرج الشمالي في مركز التجارة العالمي)، ومروان الشيحّي (الرحلة (175) للخطوط الجوية الأمريكية التي اقتحمت البرج الجنوبي في مركز التجارة العالمي). قد استخدما عنوان خالد المظهر نفسه.

- بمراجعة الأرقام المتطابقة للمسافرين الدائمين، كان المحللون سيكتشفون أن ماجد موقد (رحلة (77) للخطوط الجوية الأمريكية) استخدم رقم المظهر نفسه.

- مع تعريف محمد عطا الآن بأنه رفيق محتمل للإرهابي المطلوب خالد المظهر، كان يمكن للمحللين إضافة أرقام هواتفه (وكلها معلومات متاحة علنًا) إلى قائمة مراجعتهم. وبهذا الإجراء، كان سيتم تحديد هوية أربعة خاطفين آخرين (فايز أحمد ومهند الشهري ووائل الشهري وعبد العزيز العمري).

- ومع اقتراب يوم الحادي عشر من سبتمبر، كانت مراجعة أكثر دقة لقائمة الركاب مقابل قائمة المراقبة المعتادة الخاصة بإدارة الهجرة والجنسية (للتأشيرات منتهية الصلاحية) ستحدد هوية أحمد الغامدي، وعن طريقه كان يمكن للنوع نفسه من الروابط البسيطة نسبيًا أن تؤدي إلى تحديد بقية الخاطفين،

obeikandl.com

الذين استقلوا طائرة الرحلة (93) للخطوط الجوية المتحدة (التي تحطمت في بنسلفانيا).

تبين هذه التحليلات المأخوذة عن مؤسسة ماركل بوضوح أن البيانات الخام كلها اللازمة لإيقاف هجمات الحادي عشر من سبتمبر كانت متاحة. وفي الفصل القادم سأعرض تفصيلاً عن مسألة علم الموظفين المُعيّنين في (إف بي آي) و(سي آي إيه) بمعظم هذه المعلومات، ومع ذلك أحبطت جهودهم في تنبيه البيت الأبيض إليها.

ودون الدخول في تنظير دقيق، فإن ما نحتاج إليه هو تحليل أفضل، وفي توقيت أدق. وإن مجرد تكديس كم أكبر من البيانات الخام التي قد تكون برمتها لا صلة لها بالموضوع لن يعطل الأمر فحسب؛ بل ربما يضر بالقضية أيضًا. فقد قال بروس شناير، بوصفه أحد أفضل علماء تقنيات الأمن في البلاد: «إننا هنا نبحث عن إبرة في كومة قش. وإلقاء مزيد من القش فوق هذه الكومة لن يؤدي بك بالضرورة إلى أي شيء».

بعبارة أخرى، إن جمع كم كبير من البيانات الشخصية عن مئات الملايين من الناس، يجعل حماية البلاد من الإرهابيين أشد صعوبة فعلاً، لذلك عليهم نبذ معظم هذه البيانات.

طبعاً، كانت هناك مراحل أخرى في التاريخ الأمريكي ادعت فيها الجهات التنفيذية سلطات جديدة عدّت بعد ذلك خاطئة ومبالغًا فيها. فقد أجاز رئيسنا الثاني، جون آدمز، «قانون الأفعال غير المقبولة والمحرضة على الفتنة» وهو سيئ السمعة، وعمل على إسكات نقاده وخصومه السياسيين وسجنهم.

عندما أنهى خلفه، توماس جيفرسون، هذه الممارسات السيئة، قال: «إن المبادئ الأساسية في حكومتنا... تشكل مجموعة نجوم متألقة لامعة، نشأت قبلنا، وهدت خطواتنا عبر عصر الثورة والإصلاح... وليس علينا أن نحيد عنها في لحظات الخطأ أو الخطر، دعونا نسرع في العودة إلى مسارنا ونسترد السبيل الذي يؤدي وحده إلى السلام والحرية والأمن».

أما رئيسنا الأعظم أبراهام لينكولن فقد عطّل أوامر المثول أمام القضاء مؤقتًا أثناء الحرب الأهلية. وكان بعض أسوأ الممارسات السابقة على الإدارة الحالية هي ما ارتكبها الرئيس وودرو ويلسون أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها. وهي الممارسات الشائنة المسماة «الفزع الأحمر»*، وما يطلق عليها «حملات بالمر Palmer's raids». وقد كان اعتقال الأمريكيين اليابانيين أثناء الحرب العالمية الثانية علامة على تدني مستوى احترام حقوق الفرد على يد الجهات التنفيذية. ثم جاءت ممارسات ماكارثي السيئة أثناء الحرب الباردة، وأثناء حرب فيتنام كان برنامج كوينتلبرو* Cointelpro جزءًا لا يتجزأ من الممارسات السيئة التي عانى منها الدكتور كينج وآلاف آخرون.

* المقصود هنا هو ممارسات مناهضة الشيوعية واحتوائها التي اتخذت موجتين حادتين أولهما من 1917 وحتى منتصف العشرينيات، والثانية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. (المترجمة)

* لفظة أوائلية (مكونة من أوائل) حروف Counter Intelligence Programe: وهي سلسلة من المشروعات السرية غير القانونية قامت بها إف آي بي في الولايات المتحدة، وكانت تهدف إلى التحقيق مع المنظمات السياسية المعارضة وتعطيلها. (المترجمة)

لكن في كل حالة من هذه الحالات، عندما يخمد الاضطراب والصراع، تستعيد البلاد توازنها وتستوعب الدروس المستفادة. وبعد كل مرحلة من مراحل التجاوز، كنا كوننا دولة نشعر بالخزي ونحاول إصلاح المفاسد - بالتعويضات النقدية في بعض الأحيان، وبالاعتذار وبقوانين جديدة وإجراءات وقائية جديدة. وبرغم أننا لم ندخل بعد في مرحلة الندم والتكفير عن الذنب في وقتنا هذا، فإن من الواضح فعلاً، أننا نعيش منذ مدة في إحدى مراحل التجاوزات التي تستدعي الندم.

كتب القاضي ويليام برينان، رئيس المحكمة العليا السابق، معلقًا على هذه الدورة ذات مرة قائلاً: «بعد انتهاء كل أزمة أمنية عامة، كانت الولايات المتحدة تدرك نادمةً أن انتهاك الحريات المدنية كان بلا داعٍ. لكن ثبت أنها تعجز عن منع نفسها من تكرار الخطأ حين تأتي الأزمة القادمة».

هناك كذلك أسباب للقلق في وقتنا الحالي؛ لأن ما نقوم به ربما لا يكون النصف الأول من الدورة المتكررة، وإنما بداية شيء جديد. وأحد أسباب ذلك أن هذه الحرب، حسبما تكهنت به الإدارة، قد تستمر بقية حياتنا؛ لذلك يقال لنا إن ظروف الخطر القومي الذي كان الرؤساء الآخرون يستخدمونها ذريعة لتسويغ انتحال السلطة، ستستمر إلى الأبد تقريبًا. وأعرب بعضهم عن رأي مفاده أن الأمر بمرور الزمن سيتخذ صورة «الحرب» ضد المخدرات -أي أنه سيصبح- بصورة أو بأخرى- صراعًا دائمًا يحتل جزءًا معتبرًا من تشريعاتنا القانونية وخططنا الأمنية من الآن فصاعدًا. فإذا كان ذلك هو الحال، فمتى إذاً ستموت انتهاكات حرياتنا هذه ميتة طبيعية - إن كانت ستموت.

وثمة سبب آخر، هو أننا كنا نشهد طوال عقود، تراكم سلطة الرئاسة البطيء المتواصل. وفي بيئة عالمية فيها توترات الأسلحة النووية والحرب الباردة، تقبل الكونجرس والشعب الأمريكي دومًا توسيع مجالات المبادرات الرئاسية لممارسة أنشطة الاستخبارات والاستخبارات المضادة، وتوزيع موقع قواتنا العسكرية على المسرح العالمي. وكما كتب قاضي المحكمة العليا، فيليكس فرانكفورتر في إحدى قضايا عام 1952: «إن تعاظم السلطة [في يد الحاكم] لا يأتي بين يوم وليلة. وإنما مرده إلى قوة تنتج عن تكرار تجاهلها الذي لا تحاسب عليه للقيود، التي تحيط حتى بأكثر ممارسات السلطة نزاهة».

في تلك الحالة، واجه الرئيس هاري ترومان خلافًا مع أصحاب أكبر مصانع الحديد في أمريكة، في غمار تفاقم الحرب الكورية. ففي تجاوز للسلطة الرئاسية، أعلن ترومان أن على حكومة الولايات المتحدة أن تتولى الإشراف على مصانع الحديد، لكن المحكمة منعته من مواصلة ذلك، بناء على تشريع سابق من الكونجرس يحكم هذه المسألة.

أما السبب الثالث للقلق فهو أن ما نشهده هو انقطاع الدورة المتكررة وليس دورة أخرى لها؛ ذلك أن تقنيات المراقبة الحديثة – التي توقعها منذ زمن طويل روائيون مثل جورج أورويل وغيره من أنبياء «الدولة البوليسية» – تنتشر الآن كما لم تنتشر من قبل قط. وقد مُنحت الحكومة قدرة جديدة هائلة على حصد كميات لا حصر لها من المعلومات وتحليلها، وإعدادها للاستخبارات. وهذا يضيف قدرًا كبيرًا من القدرة على انتهاك خصوصية وحرية أعداد هائلة من الناس الأبرياء. كذلك

فإن لديهم القدرة على نقل ميزان القوة بين أجهزة الدولة وحرية الفرد بسبل خبيثة ومؤثرة في آن واحد.

إضافة إلى ذلك، تستخدم هذه التقنيات على نطاق واسع ليس من جانب الحكومة فحسب؛ وإنما تستخدمها أيضًا الشركات والكيانات الخاصة، وهذا يرتبط بتقويم متطلبات «قانون الوطنية» لشركات عديدة -ولا سيما في الأنشطة المالية- الذي يفرض إعداد ملايين التقارير سنويًا للحكومة عن الأنشطة المريبة لعملائها. وكذلك ترتبط بالمرونة الجديدة التي منحت للشركات كي تشارك بعضها في المعلومات المتعلقة بعملائها.

أما السبب الرابع للقلق فهو أن التهديد بهجمات إرهابية أخرى هو تهديد حقيقي تمامًا، وأن جهود المنظمات الإرهابية المنظمة لامتلاك أسلحة دمار شامل تخلق فعلاً ضرورة حقيقية جديدة؛ لكي تمارس الجهات التنفيذية سلطاتها بسرعة وذكاء، تمامًا مثلما خلق ظهور الأسلحة النووية والقذائف الصاروخية الباليستية عابرة القارات ضرورة عملية في الحرب الباردة، وغيّر توازن مسؤولية إعلان الحرب بين الكونجرس والرئيس. بالإضافة إلى ذلك، هناك في الواقع صلاحيات أصيلة منحها الدستور للرئيس حتى يتصرف وحده، دون الرجوع إلى أحد؛ لحماية البلاد من أي خطر مباشر مفاجئ، وليس من الممكن ببساطة أن نحدد بدقة في التعبير التشريعي متى -بالضبط- تكون هذه الصلاحيات مناسبة ومتى لا تكون. على سبيل المثال، لو وجد الرئيس -في حالة منفردة أو حتى في بضع حالات- الفرصة لاعتقال شخص ما يرى أن لديه أسبابًا وجيهة للاعتقاد أنه على وشك الإضرار

بالولايات المتحدة أو مواطنيها، عندها تكون لديه سلطة أصيلة للتصرف بسرعة بناء على تلك المعلومات. وقد ذكرتُ أنا شخصيًا هذه المسألة للرئيس كلينتون، بوصفي نائبًا له، حين كانت لديه فرصة اعتقال أحد منفذي عمليات القاعدة الذي كان يخطط لهجوم ضدنا، وأخذ الرئيس بنصيحتي، برغم أن هذا الشخص الذي حاولنا اعتقاله لاذ بالفرار.

لكن ثمة فرقٌ شاسعٌ بين ممارسة تلك الصلاحيات الرئاسية الأصيلة في حالات استثنائية، وبين محاولات سرية لتأسيس نموذج ضخم جديد ودائم، يتجاوز بصورة واضحة الحدود التي نص عليها الدستور؛ فوجود تلك السلطة الأصيلة لا يمكن أن يستخدم حجةً للاستيلاء على صلاحيات واسعة مفرطة تستمر طوال سنوات، وينتج عنها اختلال خطر في توازن العلاقة بين السلطة التنفيذية وسلطتي الحكومة الأخريين.

وثمة سبب أخير للقلق وهو أننا قد نمر بشيء أكبر من دورة أخرى فقط من التجاوز والندم. فلقد تولت هذه الإدارة السلطة في ظل نظرية قانونية تهدف إلى إقناعنا بأن هذه المغالاة في تركيز السلطة الرئاسية، هي ما نص عليه دستورنا بالضبط.

وهذا ليس صحيحًا طبعاً، فلو أمكن لمؤسسينا أن يروا دولتنا الحالية التي صنعها جيلهم ويقوّموا جودة قيادة جيلنا الآن -في بداية القرن الحادي والعشرين- فأنا على يقين من أن ادعاءات الإدارة الحالية كانت ستذهلهم.

وما لا شك فيه أننا لا نزال نواجه تحديات جديدة في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ويجب علينا أن نحرص على حماية مواطنينا من الأذى؛ لكن ليس علينا انتهاك القانون أو التضحية بنظام حكومتنا؛ لحماية الأمريكيين من الإرهاب، فإن عمل ذلك -في الواقع- يجعلنا أضعف وأكثر عرضة للأذى.

فضلاً عن ذلك، فإن الوضع دومًا هو أن السلطة التنفيذية يعميها طلب السلطة بلا مساءلة، حتى إن ردها على ما ارتكبته من أخطاء هو طلب المزيد من السلطة. وفي معظم الأحيان يستخدم هذا الطلب نفسه لإخفاء المسؤولية عما ارتكبته من أخطاء فعلية في ممارسة السلطة.

جاءت أسوأ ممارسات الأفراد عبر الإدارة الحالية، عندما هوجم المهاجرون الأمريكيون العرب في الأسابيع اللاحقة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، فقد أضر سوء المعاملة الجماعي هذا بأمننا على عدة أصعدة مهمة.

لكن دعونا أولاً نكون واضحين في شأن ما حدث: كان هذا أكثر من مجرد عمل سياسي مثير قاسٍ رخيص قام به جون أشكروفت، النائب العام آنذاك. فأكثر من 99% من الأشخاص، ذوي الأصول العربية في الأساس، الذين هوجموا كانوا ممن انتهت صلاحية تأشيراتهم فحسب أو ممن ارتكبوا مخالفات تافهة أخرى، حين حاولوا السعي وراء الحلم الأمريكي مثل معظم المهاجرين. لكن تم استخدامهم عنصراً إضافياً في جهود الإدارة؛ لإعطاء انطباع أنها ألقت القبض على عدد كبير من الأشرار، وكان يتم معاملة كثير منهم بصورة رهيبة وبالإيذاء الجسدي.

ولنتأمل هذا المثال الذي قدمه تفصيلاً كاتب عمود الرأي السابق في نيويورك تايمز، أنطوني لويس:

> تم إلقاء القبض على أنصر محمود، وهو باكستاني انتهت صلاحية تأشيرته، في نيويورك في الثالث من أكتوبر عام 2003، وفي اليوم اللاحق، مثل في استجواب قصير أمام موظفي إف بي آي الذين قالوا إنه لا حاجة لهم به. بعدها غلت يداه بالأصفاد ووضعت سلاسل حديدية حول قدميه وبطنه، ثم اقتيد إلى مركز الاحتجاز الرئيس في بروكلين. قام الحراس هناك بوضع طاقمين إضافيين من الأغلال حول يديه وطاقم آخر حول قدميه، وقام أحدهم بدفع محمود باتجاه أحد الجدران، ثم أجبره الحراس على الهبوط على منحدر طويل، وكانت الأغلال تدمي معصميه وكاحليه، وامتزج الإيذاء البدني بالإهانات اللفظية.
>
> بعد أسبوعين سمح لمحمود بإجراء مكالمة هاتفية مع زوجته، لم تكن زوجته في المنزل، فقيل له إن عليه الانتظار ستة أسابيع ليحاول مجددًا. وكانت أول مرة يرى زوجته، في زيارة، بعد ثلاثة أشهر من اعتقاله. وطوال تلك المدة كان محبوسًا في زنزانة بلا نوافذ، حبسًا انفراديًا، وفوق رأسه مصباحان «فلوريسنت» مضاءان طوال الوقت. وفي آخر الأمر، وجه إليه اتهام باستخدام بطاقة ضمان اجتماعي منتهية الصلاحية. وتم ترحيله في مايو عام 2002، بعد نحو ثمانية أشهر من اعتقاله.

إن التراث الديني الذي أشارك فيه أشكروفت يتضمن هذا الدرس من المسيح: «إن ما تفعلونه بأولئك الضعفاء كأنما تفعلونه بي».

ولا ريب في أن المعاملة الشائنة التي تلقاها عدد كبير من المهاجرين الذين لا حول لهم على يد الإدارة قد خلقت استياءً شديدًا، وأضرت بتعاون نحن في أمس الحاجة إليه من مجتمعات المهاجرين في الولايات المتحدة، ومن أجهزة الأمن في الدول الأخرى.

وفي حركة، ربما كانت أشد وقاحة، بعد سنوات من اعتقال وزارة العدل أكثر من 1200 شخصٍ ينحدرون من أصول عربية، لا تزال ترفض الكشف عن أسماء الأشخاص الذين تم احتجازهم، برغم أن كل شخص من هؤلاء المعتقلين قد «برأته» إف بي آي من أي صلة بالإرهاب، وهذا التكتم على الأسماء ليس من دواعي الأمن مطلقاً.

إن الحرب عنف مشروع، لكن حتى في غمار الحرب نقر بأننا نحتاج إلى قواعد منظمة؛ ونعرف أنه كان في حروبنا خروج عن هذه المعايير، وذلك -في معظم الأحيان- بسبب الغضب العفوي الذي ينشأ عن الانفعال في المعركة. لكننا نعتمد على رئيسنا لحمايتنا من هذا النوع من العنف، وليس لإيجاد ظروف تيسره.

كان بوسعنا أن نرى الرئيس كونه النقطة التي يبدأ الإصلاح منها، والتي يُحفظ فيها القانون. وكان ذلك أحد دواعي الفخر العظيم في بلادنا: قيادة إنسانية مخلصة للقانون. مع ذلك، فإن ما لدينا اليوم هو نتاج القرارات التي اتخذها رئيس وإدارة لديهما أفضل قانون هو غياب القانون، ما دام القانون يهدد بتقييد إرادتهما السياسية. وحيث

لا يمكن منع قيود القانون أو إزالتها، فإنهم يناورون ليضعفوه بالمراوغة والتسويف والجدال في توافه الأمور، والتعطيل والامتناع عن التنفيذ، من قِبل هؤلاء الذين أقسموا على حفظ القانون.

في عام 1999، طُلِب من المحكمة العليا في إسرائيل أن توازن بين حق السجناء الأفراد والتهديدات الخطرة على أمن شعبها. وإليك ما قضت به المحكمة: «هذا هو قدر الديمقراطية، إذ ليست كل الوسائل مقبولة بالنسبة إليها، ولا كل الممارسات التي يقوم بها أعداؤها واضحة أمامها. وبرغم أن على الديمقراطية دومًا أن تقاتل وإحدى يديها مربوطة خلف ظهرها، فإنها مع ذلك صاحبة اليد العليا. فالحفاظ على حكم القانون، وإدراك حرية الفرد يمثلان عنصرًا مهمًا في فهمها للأمن، وفي آخر الأمر، يرفعان من روحها المعنوية، ويتيحان لها التغلب على مصاعبها».

تعزز الانتهاكات المستمرة من إدارة بوش-تشيني للحريات المدنية الانطباع الكاذب، بأن هذه الانتهاكات لازمة لأخذ كل الاحتياطات ضد أي هجمات إرهابية أخرى. لكن الحقيقة المجردة هي أن الغالبية العظمى من هذه الانتهاكات لم تكن مفيدة لأمننا مطلقاً؛ بل على العكس من ذلك، لقد أضرت به؛ بل دفعت بنا في طريق يتجه إلى «أخ أكبر» متطفل -اسمه الحكومة- على غرار ما تنبأ به جورج أورويل من أخطار في روايته «1984»، أكثر مما كان يمكن لأحد أن يفكر في إمكانية حدوثه في الولايات المتحدة الأمريكية.

إذاً ما الذي ينبغي عمله؟ حسنًا، بادئ ذي بدء على بلادنا إيجاد سبيل لتوقف فورًا سياستها في احتجاز المواطنين الأمريكيين لمدة غير محدودة دون تهم، ودون أمر قضائي، يجعل احتجازهم سليمًا. فهذه المجموعة من الأفعال لا تتفق مع القيم والتقاليد الأمريكية، ولا المبادئ المقدسة للإجراءات القانونية الواجبة وفصل السلطات.

وليس من قبيل المصادفة أن دستورنا يقضي «بمحاكمة عاجلة وعلنية» في الدعاوى الجنائية؛ فإن مبادئ الحرية والمسؤولية الحكومية التي هي لب التفرد الأمريكي، لا تقضي بأقل من ذلك. ومعاملة إدارة بوش للمواطنين الأمريكيين الذين تطلق عليهم «المقاتلين الأعداء» معاملة غير أمريكية على الإطلاق.

ثانيًا: كان يمكن حماية الأجانب المحتجزين في جوانتانامو وأماكن أخرى، بوصفهم مقاتلين أسرى طبقًا للمادة (3) من معاهدة جنيف، التي تحظر القتل والتشويه والمعاملة القاسية والتعذيب والمعاملة المهينة والإذلال. كذلك تحظر المادة (3) إصدار العقوبات وتنفيذ الأحكام، دون حكم سابق صادر عن محكمة لها سلطة شرعية قياسية، وتعطي الضمانات القضائية كافة، التي تقر الشعوب المتحضرة بأنه لا غنى عنها. ومنذ أن تم تبني هذه المعاهدة، كان ذلك يحدث في كل حرب قبل هذه الحرب، بما فيها حرب فيتنام وحرب الخليج.

فإذا لم نوفر هذه الحماية، فكيف يمكن أن نتوقع أن تتم معاملة الجنود الأمريكيين الأسرى في الخارج بالمثل؟ إننا ندين بهذا لأبنائنا وبناتنا الذين يقاتلون دفاعًا عن الحرية في العراق، وفي أفغانستان وفي كل مكان آخر في العالم.

ثم إن عظمة أمتنا تقاس بكيفية معاملتنا لمن لا حول لهم ولا قوة. فينبغي منح الأجانب الذين تسعى الحكومة لاحتجازهم بعض الحقوق الأساسية. وعلى الإدارة الكف عن إساءة استخدام ما يسمى «قانون الشهادة الأساسية». فقد تم وضع هذا القانون لاحتجاز الشهود لمدة قصيرة قبل استدعائهم للشهادة أمام هيئة محلفين كبرى؛ إذ أساءت الإدارة استخدامه بوصفه ذريعة للاحتجاز، غير محدد المدة، ودون توجيه اتهام، وهذا ببساطة إجراء غير سليم.

لم يحو قانون الوطنية -مع تجاوزاته العديدة- سوى قليل من التغييرات المطلوبة. ومن المؤكد صحته، أن عددًا كبيرًا من أسوأ ممارسات الإجراءات القانونية والحريات المدنية التي تتم الآن بحجة قوانين وأوامر تنفيذية، غيّر قانون الوطنية. مع ذلك تحول قانون الوطنية في مجمله، إلى خطأ فادح، وصار يشبه قرار خليج تونكين في منح مباركة الكونجرس لاعتداء هذا الرئيس على الحريات المدنية. لقد ضيع الكونجرس فرصة ذهبية حين صوّت على إجازة القانون مجددًا، بما يضمه من أشد السمات إثارة للمعارضة، مع مجرد تغييرات طفيفة - بدلاً من أن يحل محله قانون جديد أقل حجمًا وأشد تأثيرًا.

إن تسييس فرض القانون في هذه الإدارة، هو جزء من خطة كبرى لمحو تغييرات في سياسة الحكومة حققها «العقد الجديد» والحركة «التقدمية». وللوصول لتلك الغاية، فإنها تتراجع عن حماية الحقوق المدنية، وحقوق المرأة، والضرائب التصاعدية، والضريبة العقارية، وحق التقاضي والرعاية الطبية، وغيرها كثير. بل لقد بدأت جهودًا لفرض التقاعد على المحامين العموميين في الولايات المتحدة لأسباب

تبدو سياسية محضة. ففي بعض الحالات يقوم الكونجرس الجديد بالتحقيق فيها، استبعد محامون عموميون، مدحهم أعضاء كلا الحزبين لمقدرتهم الفائقة، وحل مكانهم أفراد كانت كل مؤهلاتهم فيما يبدو هي صلاتهم بالبيت الأبيض. وقد قال أحد هؤلاء؛ وهو ديفيد سي إجلاسيوس من نيومكسيكو، إنه تعرّض لضغوط، من عضوين، لم يذكر اسميهما، من الأعضاء الجمهوريين في نيومكسيكو؛ كي يوجه اتهامات إلى ديمقراطيين بارزين قبل انتخابات التجديد النصفي لعام 2006، وقد رفض القيام بذلك، فصدق البيت الأبيض على فصله.

ولكن أغرب وأقسى مظاهر ابتعاد سياسيات هذا الرئيس عن المسار الأمريكي كان الصدمات العنيفة التي أحدثتها أعمال التعذيب لضمير أمتنا. ففي أول الأمر، جاءت تلك الصور شديدة الإزعاج من سجن «أبو غريب» التي تسجل الأشكال الشاذة من الاعتداء البدني والجنسي وحتى التعذيب -بل والقتل- التي ارتكبها بعض جنودنا ضد أناس تم سجنهم في العراق، وكان ما يقدر بتسعين بالمئة منهم أبرياء من أي تهمة.

وكنتيجة مباشرة لعدم صلاحية التخطيط وعدم كفاية قوة الجنود، وُضع شبابنا الجنود -فتياناً وفتياتٍ- في مواقف يتعذر الدفاع عنها. على سبيل المثال، تم استدعاء جنود الاحتياط، الذين كلفوا بالعمل في سجون العراق، دون تدريب أو إشراف كافٍ، ثم تلقوا أوامر من جهات عليا في منظمات لا تنتمي لسلسلة القيادة لديهم؛ لتحطيم السجناء استعدادًا لاستجوابهم. فوضعوا في موقف محير حيث تتقاطع سلسلة القيادة بين مجموعة الاستخبارات وإدارة السجن، ثم أصابهم ارتباك أكبر بسبب خلط غير مسبوق بين الجيش وسلطة المقاولين المدنية. والجنود الذين

اقترفوا هذه الأعمال الوحشية مسؤولون طبعاً عن أفعالهم، لكنهم ليسوا المسؤولين في المقام الأول عما لحق بالولايات المتحدة الأمريكية من خزي، فليسوا مصممي السياسة وواضعيها في مكانها. ولم تتخذ الجندية ليندي إنجلاند قرارًا بأن الولايات المتحدة لن تحترم بعد ذلك معاهدة جنيف، ولم يكن المتخصص تشارلز جرانر هو مخطط شبكة العمل الواسعة الخاصة بتجهيزات الولايات المتحدة في دول متعددة بها يُعرّى فيها السجناء ويعرضون للبرد، وللضغط عليهم، ويعذبون لإجبارهم على الإدلاء بأقوال ما كانوا ليقولونها باستخدام الإجراءات القانونية المعتادة.

إن السياسات التي عبّدت الطريق لهذه الأعمال الوحشية قام بتصميمها البيت الأبيض تحت إدارة بوش، وأصر عليها. ومن المؤكد أن المستشار القانوني الخاص للرئيس قدم له تقريرًا موجزًا عن هذا الموضوع تحديدًا. وقد استخدم وزير دفاعه ومساعدو ووكلاء وزارة الدفاع نفوذهم للدفاع عن هذه الانحرافات الوحشية عن المعايير الأمريكية التاريخية ضد الاعتراض على الجنود العاملين. وكان أعضاء القضاء العسكري في هيئة الأركان في وزارة الدفاع منزعجين بشدة ومستائين جداً، ومعارضين تمامًا لهذه السياسة لدرجة أنهم اتخذوا خطوة غير مسبوقة، وهي أنهم جاؤوا مجموعةً في محاولة لطلب المساعدة من محامٍ خاص متخصص في حقوق الإنسان في واشنطن العاصمة، وقالوا له جميعاً: «ثمة جهود محسوبة لخلق مناخ من الغموض القانوني، فيما يتعلق بإساءة معاملة السجناء». ومن المؤكد أن المسؤول عن البرنامج يشير إلى تفهم واضعيه أن الثقافة العسكرية النظامية

وأعرافها لن تؤيد هذه الممارسات، ولن يؤيدها الرأي العام الأمريكي ولا المجتمع الدولي؛ وهذا هو سبب محاولتهم إبقاءها سرًا. وثمة اعتراف ضمني آخر بانتهاك معايير السلوك المقبول، وهو إرسال السجناء إلى بلاد أقل معارضة للتعذيب، وإلى مقاولي القطاع الخاص وهم طبعاً غير مسؤولين أمام أحد.

وقد حدد الرئيس بوش بنفسه اتجاهنا نحو المشتبه بهم في خطاب حالة الاتحاد عام 2003. فقد ذكر أنه تم اعتقال أكثر من ثلاثة آلاف إرهابي مشتبه بهم في دول عديدة. ثم أضاف: «وكثير غيرهم لقوا مصيرًا مختلفًا، ولنقلها بصورة أخرى، إنهم لم يعودوا مشكلة للولايات المتحدة ولا لأصدقائها أو حلفائها».

وقد وعد أن «يغير النغمة» في واشنطن، وكذلك فعل – لكنه غيّرها للأسوأ. ومن المؤسف أننا نعرف الآن أن ما يقارب 37 سجينًا ربما يكونون قد لقوا مصرعهم في الأسر، برغم أنه من الصعب الاعتماد على الأرقام؛ لأنه في كثير من الحالات التي تشمل الموت غير الطبيعي، لا يتم تشريح الجثث. وإنه لأمر يشين الإدارة أن تلقي بتبعات سوء أعمالها على شباب المجندين من وحدة الاحتياط شمالي نيويورك، وأن تزعم أن هذا النموذج المنتشر هو عمل «بضع تفاحات فاسدة» بين المجندين.

كان لا بد أن يقدم الرئيس بوش ترضية أو تعويضًا، ليس فقط لتخليه عن الجنود الشباب، فهم أنفسهم يستحقون اللوم، لكن لأن الواضح أنهم كانوا مجبرين على الخوض في بالوعة أخلاقية أوجدتها سياسات إدارة بوش. ولقد وُضع مرتكبو الجرائم مع الضحايا في هذه

العلاقة بعضهم مع بعض نتيجة قرارات اتخذت في واشنطن العاصمة، فقد نتج عن هذه القرارات التي اتخذتها إدارة بوش - تشيني سلوك صدم ضمير الأمريكيين، ومرّغ اسم بلادنا الطيبة في وحل «أبو غريب»؛ سجن التعذيب السابق في عهد صدام حسين.

وبرغم ذلك، ودون شك، لم يكن ما حدث من أذي في «أبو غريب» يضر بسمعة أمريكة ومصالح أمريكة الإستراتيجية فحسب؛ ولكنه يضر بروح أمريكة أيضًا. هل تذكر كيف كانت صدمة كل واحد منا حين شاهدنا تلك الصور البشعة لأول مرة؟ كان التوجه الطبيعي أن نجفل في البداية من الصور ثم نفترض أنها تمثل انحرافًا نادرًا غريبًا تسببت فيه قلة منحرفة، أو كما قالت البنتاجون: «بضع تفاحات فاسدة».

لكن بعد ذلك بوقت قصير، أظهر مسح عسكري لوفيات السجناء وسوء معاملتهم في العراق وأفغانستان، نمطًا شائعًا من الإيذاء الجسدي يشارك فيه عدد كبير من وحدات الجيش في مواقع عديدة مختلفة. والواضح أن هذا الأسلوب في الإيذاء الجسدي لم ينشأ عن قلة منحرفة تنتمي إلى الرتب الدنيا من مجندينا في الجيش، وإنما نبعت من القيم المنحرفة والسياسات الوحشية في المستويات العليا في حكومتنا؛ فقد قام قادتنا بذلك باسمنا.

كانت هذه الفظائع نتيجة متوقعة للخيارات السياسية التي نجمت بصورة مباشرة عن احتقار هذه الإدارة لسلطة القانون. وما كانوا يسعون إليه من هيمنة ليس مجرد أمر لا يليق بأمريكة بحق؛ بل هو هدف وهمي في ذاته. فإن عالمنا لا يمكن قهره لأن الروح الإنسانية لا

يمكن قهرها. كما أن أي إستراتيجية قومية تقوم على السعي لتحقيق هدف الهيمنة مصيرها الخيبة. لأنها تولّد معارضة لنفسها وتخلق أعداءً أثناء العملية ذاتها لذلك الذي يفترض أن يكون مهيمنًا.

إنك ستتذكر المذكرة القانونية الغريبة الشاذة الصادرة من داخل الإدارة، التي كانت تسعى فعلاً لتسويغ التعذيب، وتقديم أساس منطقي قانوني -بصورة أو بأخرى- للممارسات السادية التي تمت باسم الشعب الأمريكي، تلك الممارسات التي كان أي شخص عاقل سيقر بأنها تخالف ضمير الإنسانية.

إن الاضطراب الذي سببه افتضاح هذا التحليل القانوني أرغم الإدارة على ادعاء أنها كانت ترفض المذكرة، وأن تنبذها لأنها غير ذات جدوى ومتجاوزة، لكن الإدارة لا تزال ترفض الاعتراف بأن المزاعم الأصلية الوقحة في المذكرة، التي تدعي أن الرئيس يمكن أن يتجاهل القانون، هي مجرد إدعاءات خاطئة.

من السهل فهم أن الكونجرس لم يتأثر بهذا الإنكار فأنفذ «تعديل ماكين» الذي لا يمنع فقط ما تعدّه المذكرة تعذيبًا؛ بل أيضًا «المعاملة القاسية المذلة والمهينة» للمحتجزين. وبرغم التهديد بالفيتو، تم تمرير التشريع بأغلبية من المجلسين تمنع استخدام الفيتو. وبدلاً من أن يواجه إبطال استخدامه الفيتو، قام الرئيس بالتوقيع على القانون، لكنه في الوقت نفسه أصدر بيانًا رسميًا يشير إلى أنه لن يتقيد بالقانون الجديد. وأعلن البيان أن «تعديل ماكين» سيتم «تفسيره» لكي «يتسق مع» صلاحيات الرئيس بوصفه رئيسًا للسلطة التنفيذية المركزية، وبوصفه

القائد الأعلى للقوات المسلحة، وأيضًا في ضوء «القيود الدستورية على السلطة القضائية».

هل لا نزال نقوم بتعذيب السجناء الذين لا حيلة لهم بصورة متكررة، إذا كان الأمر كذلك، فهل عدم شعورنا كوننا مواطنين أمريكيين بالغضب والاستياء من هذه الممارسات أمر طيب؟ وهل عدم وجود مناقشة مستمرة لما إذا كان هذا السلوك البغيض الذي ينتمي إلى العصور الوسطى يتم باسم الشعب الأمريكي أم لا، شعور طيب؟

يجب على الحكومة أن تكشف عن كل سياسات الاستجواب الخاصة بها، بما فيها تلك التي يستخدمها الجيش في العراق وفي أفغانستان، وتلك التي تستعملها سي آي إيه في كل مراكز الاحتجاز خارج الولايات المتحدة، وكذلك كل التحليلات المرتبطة بتبني تلك السياسات. فإننا نستحق أن نعرف ما الذي يفعلونه باسمنا ولماذا.

عند إجراء تحليلاتهم، توصل محامو الإدارة إلى أن الرئيس، كلما قام بدوره بوصفه قائداً أعلى للقوات المسلحة، فإنه بصفة عامة يكون فوق القانون ومحصنًا ضد حكمه. وعلى الأقل ليس علينا تخمين ما الذي كان سيقوله مؤسسونا عن هذه النظرية الوقحة غير الأمريكية.

إضافة إلى ذلك، فإن التحليل المستفيض المتعلق بصلاحيات القائد الأعلى للقوات المسلحة التي أكدوا عليها، لم يتم إنكاره بصراحة. كما أن رؤية المذكرة المشار إليها آنفًا -أنه كان من صلاحيات القائد الأعلى للقوات المسلحة أن يأمر بأية أساليب للاستجواب لازمة لاستخلاص المعلومات- أسهمت بكل تأكيد في المناخ الذي أدى إلى الأعمال الوحشية،

التي ارتكبت في حق العراقيين في سجن «أبو غريب». وقد كافأ الرئيس بوش المؤلف الأساسي لهذه الوحشية بمقعد في محكمة الاستئناف في الولايات المتحدة.

يتظاهر هذا الرئيس، من آن لآخر، بأنه الموّحد والمعالج؛ فإذا كان لديه حقًا أي رغبة في القيام بهذا الدور، لأدان راش ليمبو -وهو أحد أقوى أنصاره السياسيين- الذي قال على الملأ إن التعذيب في «أبو غريب» كان مناورة بارعة، وإن الصور كانت «أفلام جنسية أمريكية قديمة»، وإن الأعمال المصورة كانت مجرد صور لناس يستمتعون بوقتهم، ويحتاجون «إلى التنفيس عن بعض المشاعر المكبوتة».

يكون اختلاف الدرجة مهم عند الحديث عن التعذيب. فالمدافعون عما حدث لديهم آراء ينبغي الاستماع إليها وفهمها بوضوح. والواقع أن كل ثقافة وكل نظام سياسي يعبر عن نفسه أحيانًا بصورة قاسية. كما أن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أن هناك دولاً أخرى عذبت وتعذب على نحو أكثر تكرارًا وأكثر وحشية منا.

لقد كتب جورج أورويل في روايته «1984» عن نظام استبدادي قائم على طريقة روسية السوفيتية، وتتصف الحياة فيه بأنها «أثر حذاء فوق وجه إنسان - للأبد». كانت تلك قمة ثقافة القسوة، وشديدة الرسوخ، وشديدة الاتساق، شديدة التنظيم لدرجة أن كل شخص فيها يعيش في رعب، حتى المُرعبون. كانت تلك أيضًا طبيعة قسوة الدولة ودرجتها في عراق صدام حسين. إننا نعرف تلك الأمور، ولا نحتاج إلى أن نؤكد لأنفسنا، ولا ينبغي لنا أن نهنئ أنفسنا لأن مجتمعنا أقل قسوة من بعض

المجتمعات الأخرى، ولكن الجدير بالذكر أن مجتمعات كثيرة أقل قسوة من مجتمعاتنا. وما نفعله الآن، هو ردّ فعل على الأعمال الوحشية الموثّقة -مثل تلك التي ارتكبت في «أبو غريب»- التي ستحدد إلى حد بعيد من نحن في بداية القرن الحادي والعشرين.

من المهم أن نذكر أنه تمامًا مثلما نجمت إساءة معاملة السجناء بصورة مباشرة عن سياسات إدارة بوش، فإن هذه السياسات بدورها، لم تنشأ عن مواهب الرئيس ومستشاريه، فقد وجدوا أيضًا دعمًا في تغيير مواقف آخرين في بلادنا استجابةً للغضب والخوف، اللذين نتجا عن هجمات الحادي عشر من سبتمبر. فقد أثار الرئيس تلك المخاوف واستغلها، لكن بعض الأمريكيين الذين يتسمون بحسن الإدراك والحصافة عبروا عنها أيضًا.

أتذكر قراءة متأنية لمقالات مكتوبة تتساءل علنًا عما إذا كان حظر التعذيب لا يزال مجديًا أو مرغوبًا فيه أم لا.

إن سوء الفهم الغريب نفسه لما يترتب على التعذيب فعلاً هو المسؤول عن نغمة مذكرة ألبرتو جونزاليس، الذي كتب في الخامس والعشرين من يناير عام 2002 أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر «تجعل قيود معاهدة جنيف قديمة بالية فيما يخص استجواب أسرى الأعداء، وكذلك تجعل بعض شروطها (عتيقة الطراز)».

«عتيقة الطراز ؟» هل تقدم الحضارة فكرة «عتيقة الطراز» ؟ هل من السذاجة حقًا أن نفكر في أن الولايات المتحدة ستستمر في قيادة ذلك التقدم؟ لقد مر وقت طويل منذ أن عرفنا الأخبار؛ ولا يمكن محو

هذه المعرفة، فهي جزء منا. لذلك، فإن السؤال المهم الآن هو: ما الذي سنفعله بشأن التعذيب باسمنا؟

نوقفه؟ نعم، طبعاً، لكن ذلك يعني عرض كل الحقائق وعدم إخفائها كما يتهم بعضهم الإدارة الآن بذلك. لقد أبلغ الرقيب صامويل بروفانس، أحد المنبهين لما حدث في «أبو غريب» وسائل الإعلام الإخبارية: بأنه كان يعاقب لأنه يقول الحقيقة؛ إذ قال: «هناك قطعًا إخفاء للمعلومات، وأشعر كأنني أُعاقب بسبب أمانتي».

ألقى الرئيس ذاته باللوم عن النتائج الرهيبة لسياساته، على شباب المجندين والعرفاء والرقباء، الذين قد يستحقون اللوم أفراداً عن أفعالهم، لكنهم بالتأكيد ليسوا مسؤولين عن السياسات التي أدت إلى كارثة أمريكة الإستراتيجية في العراق.

كذلك لم يتحمل أحد بعد من موظفي البنتاجون أو مسؤولي البيت الأبيض مسؤولية هذه الخيانة الفظيعة الإجرامية للقيم الأمريكية.

قالت المعلقة اليمينية لورا إنجرام: «إن الأمريكي العادي يحب برنامج (24)، أليس كذلك؟ إنهم يحبون جاك باور ويحبون برنامج (24). وفي رأيي أن الأمر أقرب ما يكون إلى استفتاء شعبي اتُفق فيه على استخدام أساليب عنيفة ضد المستويات العليا من منفذي عمليات القاعدة، ويقترب ذلك كثيرًا مما ننوي عمله». ما هذه الدقة، وما أتعسه من تعليق على ما يحدث حين لم يعد لدينا ساحة عامة ناشطة، يمكن للأفراد فيها استخدام سلطة العقل

لتحميل الحكومة مسؤوليتها. فإن آراءنا عن الخير والشر يتم تحديدها حسب معدلات نلسن*.

والأسوأ من ذلك، حسبما تقول جين ماير من صحيفة «ذا نيويوركر»، إن اسطوانات برنامج (24) قد انتشرت على نطاق واسع بين جنود الولايات المتحدة الموجودين في العراق. وتقتبس ماير كلام طوني لاجورانيس، وهو محقق سابق في الجيش؛ إذ يقول: «يشاهد الناس حلقات البرنامج ثم يدخلون إلى غرف الاستجواب ويفعلون ما شاهدوه بالضبط».

كانت الأفعال البغيضة التي تمت في «أبو غريب» وغيره من الأماكن نتيجة مباشرة لثقافة الحصانة أو الإفلات من العقوبة، التي شجعها وأجازها وبدأها بوش ورامسفيلد في تصريحاتهما بأن معاهدة جنيف لا تنطبق على الموقف. وكانت هذه الأشكال من الممارسات الرهيبة النتيجة المنطقية الحتمية لسياسات الإدارة وتصريحاتها. وبالنسبة إليّ كان إفشاء سياسة نقل السجناء أثناء زيارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر حتى لا تظهر في المقابلات الشخصية، دليلاً واضحاً وضوح الصور ذاتها. ولم يستطع أحد أن يدّعي أن ذلك كان من فعل بضع تفاحات فاسدة. لقد كانت تلك سياسة عليا لها هدف مباشر، هو انتهاك قيم الولايات المتحدة التي كانت الإدارة تدعي احترامها والحفاظ عليها.

* Nielsen ratings هي أنظمة قياس جماهيرية يجريها مركز أبحاث نلسن الإعلامي، الذي أنشأ في أربعينيات القرن العشرين، ليحدد كمّ المشاهدين وتركيبة البرامج التليفزيونية، ويقوم المركز بإجراء هذه الاختبارات عن طريق سؤال السكان المحليين عما يشاهدونه في مدة معينة. ويعمل مركز أبحاث نلسن في أكثر من مئة دولة. (المترجمة)

obeikandl.com

كان هذا نوع السياسة الذي نراه وننتقده في دول مثل الصين وكوبا. فضلاً عن ذلك، أعدت الإدارة الآن أيضًا رجال قواتنا المسلحة ونساءها لدفع الثمن في المرة القادمة عند احتجازهم سجناء؛ لأن الإدارة ينبغي أن تتحمل المسؤولية.

ويتضح الآن أن إساءة استخدام الحقيقة، وخيانة الثقة التي لا تغتفر بعد 9/11 أدت إلى مشكلات في السجن، ونعرف الآن أنه كانت ثمة مشكلات مماثلة في تجهيزات أخرى عديدة، تم بناؤها على أنها جزء من شبكة عمل إدارة بوش لمعسكرات السجون السرية التي بها، طبقًا لما ذكرته منظمة الصليب الأحمر، ما بين 70-90% أبرياء من أي تهم.

ما الذي كان توماس جيفرسون سيقوله عن الرأي الغريب المخزي الذي أعلنته وزارة العدل الحالية، بأن الرئيس ربما يجيز ما يعادل بوضوح تعذيب السجناء، وأن أي قانون أو معاهدة تحاول تقييد معاملته للسجناء وقت الحرب يمكن أن تكون هي نفسها انتهاكًا للدستور؟

إن استخدام الإدارة كلمة «هيمنة» مرارًا وتكرارًا في وصف أهدافها الإستراتيجية، أمر مزعج للغاية. وهو مزعج لأن السياسة الأمريكية للهيمنة بغيضة بالنسبة إلى بقية العالم تمامًا، مثل بغض شعبنا للصور القبيحة التي يظهر فيها السجناء العراقيون العراة الذين لا حيلة لهم وهم «مهيمن عليهم».

الهيمنة هي ما تفعله الهيمنة؛ فليس صحيحًا على الإطلاق أن الهيمنة سياسة إستراتيجية أو فلسفة سياسية. إنها بالأحرى وهم مغرٍ،

يغري الأقوياء بإشباع نهمهم لمزيد من السلطة؛ وذلك بعقد صفقة مع ضمائرهم. وكما يحدث دائمًا -عاجلاً أو آجلاً- لأولئك الذين يصافحون الشيطان، حيث يكتشفون بعد فوات الأوان أن ما تخلّوا عنه في الصفقة هو أرواحهم.

إن أحد أوضح المؤشرات على اقتراب فقدان الحميمية بين المرء وروحه، هو الغفلة عن وجود الروح لدى هؤلاء الذين يمارسون السلطة، ولا سيما إذا وصل الأمر إلى إذلال من لا حيلة لهم وإهانتهم ومحو آدميتهم. لقد كان أمرًا صادمًا ومفزعًا أن نرى هذه الشرور ترتكب بفجاجة ووحشية بالغة، ولا سيما أن ذلك يقترف باسم الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد جاءت صور التعذيب والاعتداء الجنسي تلك وسط موجة من الأخبار عن تزايد الإصابات، وتصاعد حدة الفوضى التي تغلف سياستنا في العراق برمتها. لكن لكي ندرك إخفاق سياستنا كلياً، أرى أهمية التركيز تحديدًا على ما حدث بالضبط في سجن «أبو غريب»، وأن نسأل عما إذا كانت تلك الأفعال تمثلنا نحن الأمريكيين أم لا.

وكما قيل، مات عدد كبير من هؤلاء الأسرى أثناء التعذيب على يد محققي السلطة التنفيذية، وتم إذلال عدد منهم وتحطيمهم. وفي سجن «أبو غريب» سيئ السمعة نفسه، قدّر المحققون الذين قاموا بتوثيق نمط التعذيب أن أكثر من 90% من الضحايا كانوا أبرياء من أي تهم.

هذه الممارسة المخزية للسلطة أسقطت مجموعة المبادئ التي كانت دولتنا تلتزم بها، منذ أن أعلنها الجنرال واشنطن لأول مرة أثناء حربنا الثورية، وكان كل رئيس يتقيد بها منذ ذلك الحين حتى الآن. إن هذه

الممارسات تنتهك معاهدة جنيف واتفاقية الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب، فضلاً عن قوانيننا الخاصة المناهضة للتعذيب. وفي الواقع، قامت حكومة الولايات المتحدة بمحاكمة جنود أجانب -في أعقاب الحرب العالمية الثانية- بسبب تعذيبهم جنودًا أمريكيين بأسلوب التقييد والغمر بالماء.

كذلك زعم الرئيس أن لديه سلطة تسليم من تحت أيدينا من الأسرى للسجن، أو التحقيق نيابة عنا، لأنظمة أوتوقراطية في دول مشهورة بأساليبها الوحشية في التعذيب.

هل يمكن أن يكون صحيحًا أن أي رئيس لديه فعلاً هذه الصلاحيات في ظل دستورنا؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فهل توجد -طبقًا للنظرية التي ارتكبت بها هذه الأفعال- أي أعمال يمكن حظرها ظاهريًا؟ فإذا كان لدى الرئيس صلاحيات أصيلة للتنصت، وحبس المواطنين بناء على أوامره، والخطف والتعذيب، فما الذي «لا يمكنه» عمله إذاً؟

وبعد تحليل ادعاءات السلطة التنفيذية لهذه الصلاحيات غير المسبوقة، قال هارولد كوه، عميد كلية الحقوق بجامعة ييل: «إذا كانت لدى الرئيس سلطة القائد الأعلى للقوات المسلحة كي يرتكب التعذيب، فإن لديه سلطة الإبادة الجماعية، وإقرار الاستعباد، وتشجيع التمييز العنصري، وإجازة الإعدام العاجل».

كان البديل الأساسي للديمقراطية عبر التاريخ هو تجميع سلطات الدولة كافة في يد رجل قوي واحد، أو مجموعة صغيرة تمارس جماعيًا تلك السلطات دون موافقة الشعب المطّلع.

لقد أنشئت أمريكة في ثورة ضد نظام كهذا. فعندما أعلن لينكولن وقت أزمتنا العظمى أن السؤال الجوهري الذي ستحسمه الحرب الأهلية كان «هل يمكن لتلك الدولة، أو أي دولة لها هذه النشأة وهذه الأعراف أن تستمر طويلاً أم لا»، لم يكن لنكولن يحمي اتحادنا فحسب؛ بل كان يدرك أيضًا حقيقة أن النظم الديمقراطية نادرة في التاريخ. وعندما تخفق، مثلما حدث مع أثينا، وجمهورية روما، اللتين اعتمد مؤسسونا إلى حد بعيد على تخطيطهما - ستحل محلها أنظمة أخرى عمادها رجل قوي مستبد.

إن تركيز الجهات العليا على الهيمنة هدفاً لدور الولايات المتحدة في العالم، يتوازى تمامًا مع طموح هذه الإدارة لأن يكون دور الرئيس هو الهيمنة الكاملة على نظامنا الدستوري. ويقتضي هدف الهيمنة تركيزًا على السلطة؛ بل على السلطة المطلقة.

وقد شنت الإدارة أيضًا هجومًا على حق المحاكم في مراجعة أعمالها[أي الإدارة]، وعلى حق الكونجرس في الحصول على معلومات عن كيفية إنفاق المال العام، وعلى حق وسائل الإعلام الإخبارية في الحصول على معلومات عن السياسات التي تسعى لتحقيقها، وهاجمت أي شخص ينتقد تجاوزاتها. وهذه الغريزة بدورها أدت بهم أيضًا إلى إبراز مستوى جديد من المفاسد في السياسات الحزبية. وكان ذلك ما أدى إلى هجوم على السيناتور ماكس كليلاند -الذي فقد ثلاثة أطراف أثناء حرب فيتنام- يصفه بأنه غير وطني.

هذا النمط نفسه يميز فعليًا سياسات إدارة بوش كافة؛ فهي تستاء من أي قيد بوصفه إهانة، لرغبتها في الهيمنة وفي ممارسة السلطة، كما أن شهيتها للسلطة مذهلة. إن دافع تركيز السلطة باسم الأمن القومي قصة قديمة، ونتائج ذلك الدافع اليوم معروفة تمامًا في التاريخ، كما سنرى بتفصيل أكبر في الفصل القادم.

obeikandl.com